



الفصل 2

المبادئ المحاسبية

تسجيل العمليات المالية

الوحدة الثانية : تسجيل العمليات المالية

الأهداف:

تهدف هذه الوحدة إلى تحقيق ما يلي:

- تعريف المتدرب بنظرية القيد المزدوج
- كيفية تحليل العمليات المالية إلى طرفيها المدين والدائن
- التعرف على أنواع الحسابات
- التعرف على معادلة الميزانية
- كيفية تحليل العمليات المالية باستخدام معادلة الميزانية

الجدارة :

القدرة على استخدام نظرية القيد المزدوج ومعادلة الميزانية في تحليل العمليات المالية

مستوى الأداء المطلوب:

أن يصل المتدرب إلى إتقان هذه الجدارة بنسبة 95%.

الوقت المتوقع للتدريب: 6 ساعات

الوسائل المساعدة على تحقيق الجدارة:

- تمارين
- حلقات نقاش
- تقسيم المتدربين أثناء المحاضرة إلى مجموعات لحل بعض التمارين
- واجبات

متطلبات الجدارة:

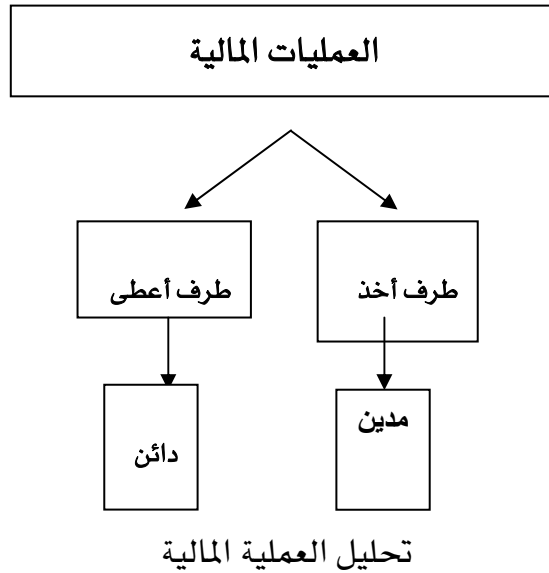
إنهاء الوحدة الأولى من هذه الحقيبة

تسجيل العمليات المالية

نظرية القيد المزدوج

تعتبر نظرية القيد المزدوج من الأفكار الرئيسية لممارسة مهنة المحاسبة. وهذه النظرية تعتبر حجر الزاوية في فهم المحاسبة حيث إن تسجيل العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية يعتمد اعتماداً كلياً على فهم كيفية العمل بالقيد المزدوج.

وتعني نظرية القيد المزدوج أن أي عملية مالية تتكون من طرفين ، طرف يأخذ وطرف يعطي. فالطرف الذي يأخذ يسمى مديناً والطرف الذي يعطي يسمى دائئاً ، وهذا شيء منطقي. فلو قمت مثلاً باقتراض مبلغ 1000 ريال من زميلك فإنك تصبح مديناً لزميلك بهذا المبلغ وزميلك يعتبر دائئاً أي يطلبك هذا المبلغ. فالطرف الذي أخذ يسمى (مدين) والطرف الذي أعطى يسمى (دائئ) كما هو موضح بالشكل التالي:



وفي المحاسبة يتم تطبيق هذه الفكرة عند تحليل الأحداث الاقتصادية الخاصة بالمنشأة ، فيتم تحليل جميع العمليات المالية إلى طرفيها الآخذ (مدين) والمعطي (دائئ) ، ويجب أن تكون القيمة في الطرفين متساوية ، وهذا شيء منطقي حيث إن المبلغ المتداول بين الطرفين واحد أو بمعنى آخر أن مقدار المديونية مساوٍ لمقدار الدائنية. إذاً كل عملية مالية تشتمل على العناصر التالية:

- 1- طرف دائن (يعطي).
- 2- طرف مدين (يأخذ).
- 3- قيمة أو مبلغ العملية (متساو للطرفين).

والأمثلة التالية توضح نظرية القيد المزدوج بصورة أوسع.

مثال رقم (1):

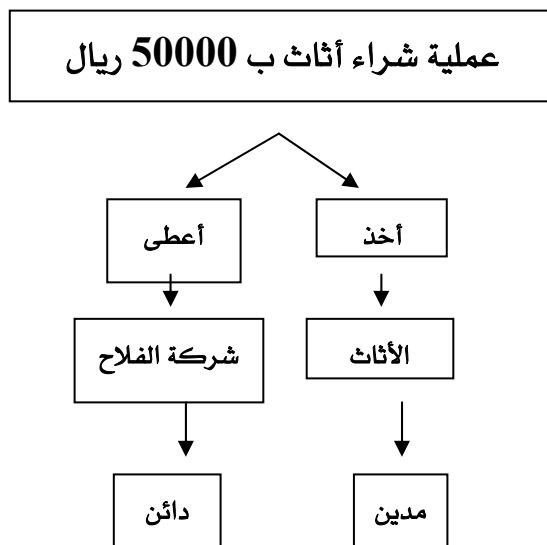
قامت المنشأة بشراء أثاث بقيمة 50.000 ريال من شركة الفلاح بالأجل.

تحليل العملية داخل المنشأة سيتم كما يلي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الأثاث لأنه السبب في دخول المنشأة كطرف في هذه العملية ، فهو مدين بـ50.000 ريال.

الطرف الذي أعطى هو شركة الفلاح لأن الدفع آجل وليس نقداً ، فهو دائن بـ 50.000 ريال.



ملحوظة ١ :

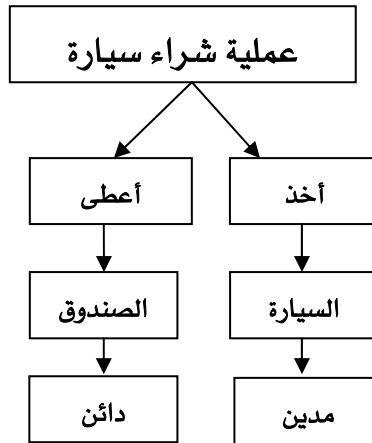
عند تحليل العمليات المالية داخل المنشأة فإنه لا ينظر إلى المنشأة كطرف في عملية التحليل وإنما يتم التركيز على الأطراف ذات العلاقة والتي هي في مثالنا السابق الأثاث وشركة الفلاح. أي إن التركيز يكون على عناصر الحسابات.

مثال رقم (2):

قامت المنشأة بشراء سيارة بمبلغ 40.000 ريال نقدا (الصندوق) لاستخدامها في أعمال المنشأة.
التحليل:

الطرف الذي أخذ هو السيارة، فهو مدين بـ 40.000 ريال.

الطرف الذي أعطى هو الصندوق، فهو دائن بـ 40.000 ريال.



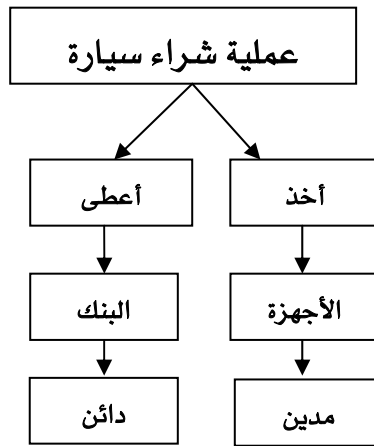
ملحوظة ٢ :

إذا أشير إلى أن الدفع أو الاستلام تم نقدا فهذا يعني أن الطرف الذي له علاقة هو الصندوق، كما في مثالنا السابق، أما إذا أشير إلى أن الدفع أو الاستلام تم بشيك فهذا يعني أن الطرف الذي له علاقة هو البنك. أما إذا كان الدفع آجلاً كما في مثال (1) فهذا يعني أن الطرف الذي له علاقة هو صاحب الدين (شركة الفلاح).

مثال رقم (3):

قامت المنشأة بشراء أجهزة بمبلغ 25.000 ريال لاستخدامها في أعمال المنشأة ودفعت القيمة بشيك.
التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الأجهزة ، فهو مدين بـ 25.000 ريال.
الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن بـ 25.000 ريال.



القيود المحاسبية:

بعدما عرفنا أن كل عملية مالية يتم تحليلها إلى الأطراف ذات العلاقة من طرف آخذ وطرف معطي ،
وعرفنا كذلك أن الطرف الآخذ يعتبر مدينا والطرف المعطي يعتبر دائنا ، فإننا ننتقل الآن إلى كيف
يثبت المحاسبون هذه العمليات في السجلات المحاسبية.
اصطلح المحاسبون على إثبات العمليات المالية في شكل قيود كما يلي:

XX مطلوب من الحساب المدين (الطرف الآخذ)
XX مطلوب إلى الحساب الدائن (الطرف المعطي)

وقد تم اختصار القيد للتسهيل على النحو التالي:

XX مدين حساب / (الطرف الآخذ)
XX دائن حساب / (الطرف المعطي)

ويمكن كذلك اختصار القيد ليصبح كما يلي:

XX من حـ / (الطرف الآخذ)
XX إلى حـ / (الطرف المعطي)

على أن يكتب المبلغ لكل طرف على يمين القيد

ملحوظة ٩ :

ليس هناك أي اختلاف في عملية التحليل عند استخدام طريقة القيود ، وإنما الفرق يوجد فقط في كيفية كتابة التحليل ، فالمحاسبون اصطالحوا على استخدام هذه الطريقة في عملية إثبات العمليات المالية.

وبتطبيق طريقة القيود في إثبات العمليات المالية في الأمثلة السابقة فإننا نحصل على القيود التالية:

مثال رقم (1):

قامت المنشأة بشراء أثاث بقيمة 50.000 ريال من شركة الفلاح بالأجل.

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الأثاث ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو شركة الفلاح ، فهو دائن.

القيد:

50.000 من حـ / الأثاث

50.000 إلى حـ / شركة الفلاح

مثال رقم (2):

قامت المنشأة بشراء سيارة بمبلغ 40.000 ريال نقدا (الصندوق) لاستخدامها في أعمال المنشأة.

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو السيارة ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو الصندوق ، فهو دائن.

القييد:

40.000 من ح/ السيارة
40.000 إلى ح/ الصندوق

مثال رقم (3):

قامت المنشأة بشراء أجهزة بمبلغ 25.000 ريال لاستخدامها في أعمال المنشأة ودفعت القيمة بشيك.

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الأجهزة ، فهو مدين.
الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القييد:

25.000 من ح/ الأجهزة
25.000 إلى ح/ البنك

وحتى تكتمل الصورة لدى المتدرب ، نأخذ المثال التالي لبداية نشاط منشأة مع بعض الأحداث الاقتصادية الخاصة بها:

1. بدأت مؤسسة التاج نشاطها في صيانة المباني بتاريخ 1423/6/1 هـ برأس مال قدره 350.000 ريال تم إيداعها في البنك.
2. تم استئجار مبنى بتاريخ 1423/6/5 هـ من شركة المدار ليكون مقرا للمؤسسة بمبلغ 20.000 ريال سنويا تم دفعها بشيك.
3. في 1423/6/15 هـ تم سحب مبلغ 15000 ريال من البنك وأودع الصندوق لمقابلة المصروفات المستعجلة.
4. تم شراء أثاث بتاريخ 1423/6/20 هـ بمبلغ 9000 ريال بشيك.
5. تم شراء سيارة صغيرة بتاريخ 1423/6/25 هـ لاستخدامها في أعمال المؤسسة بمبلغ 30.000 ريال من شركة التقوى للسيارات بالأجل.

6. قامت المؤسسة بتاريخ 1423/7/1 هـ بشراء بعض المعدات بمبلغ 120.000 ريال تم دفعها بشيك.
7. قامت المؤسسة بتاريخ 1423/7/10 هـ بعمل ترميم لمدرسة الرشيد الأهلية بمبلغ 70.000 ريال وتم استلام القيمة بشيك.
8. في 1423/7/15 هـ تم سداد فاتورة الكهرباء نقداً بمبلغ 1500 ريال.
9. قامت المؤسسة بتاريخ 1423/7/20 هـ بعمل صيانة لمستوصف النور الطبي بمبلغ 45.000 ريال على الحساب.
10. قامت المؤسسة بتاريخ 1423/7/28 هـ بسداد قيمة السيارة التي تم شراؤها من شركة التقوى للسيارات بشيك على البنك.
11. بلغت رواتب وأجور العاملين 25.000 ريال تم دفعها بشيك بتاريخ 1423/7/30 هـ.

ملاحظة ⑧ :

- قبل تحليل العمليات السابقة إلى أطرافها المدينة والدائنة وعمل القيود ، تذكر:
- كل عملية مالية تتكون من طرفين (مدين ودائن).
 - المبلغ المالي لكل من الطرف المدين والطرف الدائن لابد أن يكون متماثلاً.
 - لا يتم ذكر اسم المنشأة التي تقوم بإعداد القيود في نفس القيود وإنما يستعاض عنها بذكر عناصر الحسابات ذات العلاقة بالعملية مثل الأثاث والصندوق ورأس المال. أي إن المنشأة تقسم إلى حسابات متعددة.

العملية الأولى:

- هي عبارة عن بداية النشاط للمؤسسة بتكوين رأس مال وإيداعه بالبنك ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:
- التحليل:
- الطرف الذي أخذ هو البنك ، فهو مدين.
- الطرف الذي أعطى هو رأس المال ، فهو دائن.
- القيود:

350.000 من ح/ البنك
350.000 إلى ح/ رأس المال

ملحوظة ٩ :

يلاحظ من تحليل العملية التي حدثت أن الأطراف ذات العلاقة هي البنك ورأس المال ولم يظهر اسم مالكةها ، والسبب أنه طبقا لفرض الوحدة المحاسبية الذي تحدثنا عنه في الوحدة الأولى فإن المنشأة مستقلة عن مالكةها فلا يظهر اسم المالك في القيود المحاسبية إلا في حالات نذكرها في حينها.

العملية الثانية:

هي عبارة عن عملية استئجار مقر للمؤسسة من شركة المدار دفعت بشيك ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:
التحليل:
الطرف الذي أخذ هو الإيجار ، فهو مدين.
الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القيود:

20.000 من ح/ الإيجار
20.000 إلى ح/ البنك

ملحوظة ٩ :

❖ عملية الاستئجار هي نوع من المصاريف التي تتحملها المنشأة في سبيل تسهيل قيامها بأعمالها للحصول على دخل.
❖ لم يظهر اسم الشركة التي تم الاستئجار منها (شركة المدار) كطرف في التحليل بسبب أن الإيجار تم سداه مباشرة لها ، فلو كان الإيجار بالأجل (على الحساب) لظهر اسم الشركة.

العملية الثالثة:

هي عبارة عن سحب مبلغ من البنك وإيداعه صندوق المؤسسة لمقابلة الطلبات المستعجلة ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الصندوق ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القيود:

15.000 من ح/ الصندوق

15.000 إلى ح/ البنك

العملية الرابعة:

هي عبارة عن عملية شراء أثاث لتجهيز المؤسسة للعمل وتم سداد القيمة بشيك على البنك ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو الأثاث ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القيود:

9.000 من ح/ الأثاث

9.000 إلى ح/ البنك

العملية الخامسة:

هي عبارة عن عملية شراء سيارة لاستخدامها في أعمال المؤسسة وتمت عملية الشراء على الحساب ، بمعنى آخر لم يتم دفع أي مبلغ ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو السيارة ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو شركة التقوى للسيارات ، فهو دائن.

القييد:

30.000 من ح/ السيارة

30.000 إلى ح/ شركة التقوى للسيارات

ملحوظة ٩ :

يلاحظ من عملية التحليل أن اسم الشركة التي تم الشراء منها (شركة التقوى للسيارات) ظهر كطرف دائن في العملية والسبب أن عملية الشراء تمت على الحساب (بالأجل) ولم يتم دفع قيمة السيارة للشركة ، لذلك يجب أن يثبت في السجلات أن في ذمة مؤسستنا لشركة التقوى للسيارات مبلغ 30.000 ريال إلى أن يتم سداد القيمة.

العملية السادسة:

هي عبارة عن عملية شراء لبعض المعدات لاستخدامها في أعمال المؤسسة وتمت عملية الشراء بشيك على

البنك ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو المعدات ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القييد:

120.000 من ح/ المعدات

120.000 إلى ح/ البنك

العملية السابعة:

هي عبارة عن تقديم خدمة لأحد العملاء وهي ترميم لمدرسة الرشيد الأهلية بقيمة 70.000 ريال ، وهذه

العملية تسمى الحصول على إيرادات مقابل الخدمة المقدمة. وتم الحصول على القيمة بشيك ، وبهذا

يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو البنك، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو الإيرادات ، فهو دائن.

القيد:

70.000 من ح / البنك

70.000 إلى ح / الإيرادات

ملحوظة : 

❖ في هذه العملية ظهر عندنا مسمى جديد وهو الإيرادات لذلك ينبغي التنبه إلى أن كل عملية يتم فيها تقديم خدمة أو بيع للعملاء فإن الطرف الدائن هو الإيرادات.

❖ كما ينبغي التنبه إلى أن اسم العميل (مدرسة الرشيد الأهلية) لم يظهر كطرف مدين رغم أنه هو الطرف الذي أخذ (الخدمة) ، والسبب أن العميل قام بسداد ما عليه ولذلك لا يظهر اسمه في سجلات المؤسسة (التاج) ويظهر مكانه البنك لأنه هو الذي أخذ القيمة.

العملية الثامنة:

هي عبارة عن سداد لقيمة فاتورة الكهرباء نقدا ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو مصاريف كهرباء ، فهو مدين.

الطرف الذي أعطى هو الصندوق ، فهو دائن.

القيد:

1500 من ح / مصاريف كهرباء

1500 إلى ح / الصندوق

ملحوظة : 

في هذه العملية ظهر لدينا مسمى جديد وهو المصروفات ، فالمنشأة عند قيامها بأداء أعمالها تقوم بدفع بعض المبالغ مقابل حصولها على خدمات أو مستلزمات مثل هاتف ، و مياه ، ومستلزمات نظافة ، و شاي وقهوة ، و قرطاسية وغيرها ، وجميع ذلك يسمى مصاريف.

العملية التاسعة:

هي عبارة عن تقديم خدمة لأحد العملاء وهي صيانة لمستوصف النور الطبي بقيمة 45.000 ريال ، وهذه العملية تسمى الحصول على إيرادات مقابل الخدمة المقدمة ، ولكن لم يتم الحصول على القيمة ، بمعنى آخر أن تقديم الخدمة تم على الحساب ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو مستوصف النور الطبي ، فهو مدين.
الطرف الذي أعطى هو الإيرادات ، فهو دائن.

القيود:

45.000 من ح / مستوصف النور الطبي
45.000 إلى ح / الإيرادات

ملحوظة :

❖ في هذه العملية ظهر عندنا اسم العميل (مستوصف النور الطبي) كطرف مدين لأنه أخذ خدمة وهي عملية الصيانة للمستوصف ، والسبب لظهور اسم العميل هو لعدم سداده لقيمة الخدمة المقدمة له ، لذلك يجب أن يظهر في السجلات أن المستوصف مدين للمؤسسة (التاج) بالقيمة لحين سداده.
❖ ينبغي ملاحظة الفرق بين هذه العملية والعملية السابعة وجميعها تقديم خدمة للعملاء ، حيث ظهر اسم العميل في هذه العملية ولم يظهر في العملية السابعة ، والسبب هو في طريقة سداد قيمة الخدمة ، فلم يظهر اسم العميل في العملية السابعة لأنه سدد القيمة فوراً في حين أن اسم العميل ظهر في هذه العملية لأنه لم يسدد قيمة الخدمة.

العملية العاشرة:

هي عبارة عن عملية سداد لقيمة السيارة التي تم شراؤها من شركة التقوى للسيارات ، وتم السداد بشيك على البنك ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو شركة التقوى للسيارات ، فهو مدين.
الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القيود:

30.000 من ح/ شركة التقوى للسيارات
30.000 إلى ح/ البنك

العملية الحادية عشرة:

هي عبارة عن عملية صرف رواتب وأجور الموظفين بالمؤسسة تم سدادها بشيك على البنك ، وبهذا يكون
تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو مصاريف الرواتب والأجور ، فهو مدين.
الطرف الذي أعطى هو البنك ، فهو دائن.

القيود:

25.000 من ح/ أجور ورواتب
25.000 إلى ح/ البنك

ملحوظة :

يوجد بعض العمليات المالية التي تؤثر على عدة أطراف وليس طرفان فقط كما مر بنا ، وفي هذه الحالة
يتم تسجيل جميع الأطراف ذات العلاقة ، وفيما يلي مثال لذلك:

تم شراء آلات ومعدات من شركة نجد بقيمة 180.000 ريال سدد منها 80.000 ريال بشيك.

هذه العملية عبارة عن شراء آلات ومعدات تم سداد جزء من قيمتها بشيك على البنك والباقي بالأجل ، وبهذا يكون تحليل العملية كالتالي:

التحليل:

الطرف الذي أخذ هو آلات ومعدات ، فهو مدين.
الأطراف التي أعطت هي البنك و شركة نجد ، فهي دائنة.

القيد:

180.000 من ح/ آلات ومعدات

إلى مذكورين

80.000 ح/ البنك

100.000 ح/ شركة نجد

ملحوظة :

❖ يتضح من العرض السابق أنه تم استخدام مجموعة من المسميات (مثل البنك ، والصندوق ، والمصروفات ، والإيرادات وغيرها) عوضا عن اسم المؤسسة (التاج) عند تحليل العمليات المالية إلى طرفيها المدين والدائن ، هذه المسميات يطلق عليها في المحاسبة اسم الحسابات كما مر في الوحدة الأولى. فكل منشأة تستخدم مجموعة من الحسابات المتعارف عليها لتنظيم وتبويب العمليات التي تقوم بها.

❖ يلاحظ أن مجموع طرفي القيد متساو في جميع العمليات السابقة. أي أن الطرف المدين = الطرف

الدائن

معادلة الميزانية

تعتبر فكرة معادلة الميزانية من أهم المكونات لفهم عملية المحاسبة المالية. وهي فكرة منطقية تقوم على أن ماتملكه المنشأة من ثروة يساوي مصدر هذه الثروة. بعبارة أخرى استخدامات الأموال تساوي مصادر هذه الأموال. وفي الحقيقة فإن هذه الفكرة من الممكن تطبيقها على حياة الفرد حيث إن مايملكه الفرد يساوي في أي لحظة زمنية مصادر تلك الممتلكات. مثال على تطبيق فكرة معادلة الميزانية بالنسبة للأفراد:

إذا كانت ثروتك تتكون من الآتي:

أرض	450.000
سيارة	120.000
منزل	1.430.000

فإن إجمالي ما تملكه هو 2.000.000 ريال . فإذا عرفنا قيمة ثروتك فما مصدر هذه الأموال. قد يكون مصدرها اقتراض من الغير ، وقد يكون من أموالك الخاصة ، وقد يكون من الاثنين معا. والنتيجة أن مصدر هذه الأموال يجب أن يتساوى مع هذه الأموال (أو ما يسمى استخدامات الأموال) ، ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

استخدامات الأموال = مصادر الأموال

من الممكن تطبيق هذه المعادلة من خلال الجدول التالي والذي تم تقسيمه إلى جانبي المعادلة استخدامات الأموال ومصادرها:

مصادر الأموال		=	استخدامات الأموال	
قرض من البنك	500,000		أرض	450,000
أموال خاصة	1,500,000		سيارة	120,000
				1,430,000

		منزل	2,000,000
مجموع	2,000,000	مجموع	

ومن الممكن تطبيق نفس الفكرة والمنطق على المنشآت أياً كان حجمها أو نوعها. فلنأخذ نفس المثال السابق كتطبيق على قاعدة الميزانية على المنشآت مع بعض التغيير كالتالي:

مصادر الأموال		=	استخدامات الأموال	
قرض من البنك	400,000		نقدية بالبنك	400,000
رأس المال	1,500,000		سيارة	120,000
إيرادات مبيعات	100,000		منزل	50,000
			مصاريف فواتير	
	2,000,000			2,000,000
مجموع			مجموع	

ومن الممكن صياغة معادلة الميزانية كالتالي لتتوافق مع التعريفات التي تم ذكرها في الوحدة الأولى:

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملكية} + \text{الإيرادات}$$

أي إن أصول (ممتلكات) ومصروفات المنشأة في أي لحظة زمنية لا بد وأن تساوي الخصوم (التزامات تجاه الغير) وحقوق الملكية (التزامات تجاه الملاك) والإيرادات. ومن الممكن تقسيم عناصر الجدول السابق كالتالي:

$$\text{الأصول} + \text{المصروفات} = \text{الخصوم} + \text{حقوق الملاك} + \text{الإيرادات}$$

<u>الخصوم:</u>		<u>الأصول:</u>	
قرض من البنك	400,000	نقدية بالبنك	400,000
<u>حقوق الملاك:</u>		سيارة	120,000
رأس المال	1,500,000	منزل	1,430,000
<u>الإيرادات:</u>		<u>المصروفات:</u>	
إيرادات مبيعات	100,000	مصاريف فواتير	50,000
مجموع	2,000,000	مجموع	2,000,000

ملحوظة :

تذكر أن معادلة الميزانية لا بد أن تتوازن بعد كل عملية مالية وفي أي لحظة زمنية معينة.

ولتوضيح معادلة الميزانية نفترض المثال التالي:

بدأت مؤسسة السيف للصيانة نشاطها في صيانة أجهزة الحاسب بتاريخ 1423/1/1 هـ برأس مال قدره 250.000 ريال تم إيداعها في البنك.

فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

الأصول + المصروفات = حقوق الملكية + الخصوم + الإيرادات

حقوق الملكية:		بنك	250.000
رأس المال	250.000		
	250.000		250.000

يتضح توازن معادلة الميزانية بعد العملية الأولى.

في 1423/1/5 هـ تم شراء سيارة بمبلغ 50.000 ريال بشيك على البنك.

فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

الأصول + المصروفات = حقوق الملكية + الخصوم + الإيرادات

200.000	بنك	250.000	حقوق الملكية:
50.000	سيارة		رأس المال
		250.000	
250.000			

أثرت العملية الثانية على معادلة الميزانية بأن ظهر عندنا أصل جديد وهو السيارة ونقص أصل آخر وهو البنك بنفس القيمة ولم يتغير إجمالي معادلة الميزانية. كما يتضح استمرار توازن معادلة الميزانية.

في 1423/1/6 هـ تم شراء أثاث بمبلغ 10.000 ريال من مفروشات زين بالأجل. فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

الأصول + المصروفات = حقوق الملكية + الخصوم + الإيرادات

200.000	بنك	250.000	حقوق الملكية:
50.000	سيارة		رأس المال
10.000	أثاث	10.000	خصوم:
			مفروشات زين
			(دائنون)
260.000		260.000	

أثرت العملية الثالثة على معادلة الميزانية بأن ظهر أصل جديد وخصم جديد بنفس القيمة ولكن تغير إجمالي معادلة الميزانية ، وما زالت معادلة الميزانية متوازنة.

في 10 / 1 / 1423 هـ تم سداد فاتورة الهاتف بشيك وكان مبلغ الفاتورة 3000 ريال. فتكون معادلة الميزانية لمؤسسة السيف كما يلي:

الأصول + المصروفات = حقوق الملكية + الخصوم + الإيرادات

197.000	بنك		حقوق الملكية:
---------	-----	--	---------------

رأس المال	250.000	سيارة	50.000
خصوم:		أثاث	10.000
مفروشات زين	10.000	مصارييف هاتف	3000
(دائتُون)			
	260.000		260.000

أثرت العملية الرابعة على معادلة الميزانية بأن ظهر بند جديد وهو المصروفات (هاتف) (في الجانب الأيمن من معادلة الميزانية) ونقص أحد الأصول (بنك) بنفس القيمة فلم يتغير إجمالي معادلة الميزانية ، وما زالت معادلة الميزانية متوازنة.

ملحوظة :

تجاوزاً تم عرض المصروفات في الجانب الأيمن من معادلة الميزانية والإيرادات في الجانب الأيسر ، وذلك بهدف تسهيل فهم المتدرب لطبيعة الحسابات. فالحسابات التي في الجانب الأيمن من معادلة الميزانية تعتبر حسابات ذات طبيعة مدينة ، والحسابات التي في الجانب الأيسر تعتبر حسابات ذات طبيعة دائنة. أما العرض الصحيح للمصروفات والإيرادات فيكون تحت بند حقوق الملكية فالمصروفات تطرح من رأس المال والإيرادات تضاف إليه كما هو موضح أدناه.

قواعد مهمة متعلقة بالحسابات :

- تعتبر الأصول والمصروفات من الحسابات ذات الطبيعة المدينة ، وهذا يعني أن رصيد الحساب بصفة عامة يجب أن يكون مديناً.
- تعتبر الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات من الحسابات ذات الطبيعة الدائنة ، وهذا يعني أن رصيد الحساب بصفة عامة يجب أن يكون دائناً.
- الحسابات ذات الطبيعة المدينة تنشأ بقيد مدين (أي أول قيد لها) ، والحسابات الدائنة تنشأ بقيد دائن. فمثلاً بدأت المنشأة نشاطها برأس مال قدره 500.000 ريال أودع في البنك. فيكون القيد كما يلي:

500.000 من ح/ البنك

500.000 إلى ح/ رأس المال

يتضح من المثال الماضي أن البنك (وهو أحد حسابات الأصول) نشأ بجعله مدينا ، ورأس المال (وهو أحد حسابات حقوق الملكية) نشأ بجعله دائنا.

دفتر اليومية

هو سجل تصيد به العمليات أولاً بأول حسب تسلسل تاريخ حدوثها استناداً إلى قاعدة القايذ المزذوج. ويتم التسجيل في دفتر اليومية العامة على النحو التالي:

رقم دفتر الأستاذ	رقم المستند	رقم القيد	تاريخ	بيان	دائن	مدين
XXX	XXX	1	XXX	قيد بسيط: من > / الطرف المدين إلى > / الطرف الدائن (شرح مختصر للقيد)	XXX	XXX
XXX	XXX	2	XXX	قيد مركب: من مذكورين ----- > / ----- > / ----- > / إلى مذكورين ----- > / ----- > / (شرح مختصر للقيد)	XXX XXX	XXX XXX XXX

مثال:

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بإحدى المشروعات:

1. في 1/1 بدأت المنشأة اعمالها برأس مال قدره 100000 ريال أودع في البنك.
2. في 1/5 تم سدد الإيجار وقدره 20000 ريال بشيك.
3. في 1/10 تم تحويل مبلغ 10000 ريال من البنك وإيداعها بالصندوق.
4. في 1/15 اشترت المنشأة سيارة بمبلغ 30000 ريال دفعت 10000 ريال بشيك والباقي بالأجل.
5. في 1/18 سحب صاحب المشروع 2000 ريال نقدا لسداد مصاريف دراسة لأولاده.
6. في 1/25 تم دفع مصروفات الهاتف 2000 ومصروفات ريال كهرباء 3000 ريال نقدا.
7. في 1/27 حقق المشروع ارادات خدمات قيمتها 10000 ريال حصل منها 8000 بشيك والباقي في ذمة العملاء.
8. في 1/29 حصل المشروع على قرض من أحد البنوك بمبلغ 50000 أضيف لحساب المشروع بالبنك.

المطلوب:

إثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية.

الجل:

تاريخ	بيان	دائن	مدين
1/1	من ح/ بنك الى ح/ رأس المال (إيداع رأس المال في البنك)	100000	100000
	من ح/ الإيجار الى ح/ بنك (سداد الإيجار بشيك)	20000	20000
	من ح/ الصندوق الى ح/ بنك (إيداع مبلغ في الصندوق من البنك)	10000	10000
	من ح/ السيارات الى مذكورين ح/ البنك ح/ الدائنون (شراء سيارة وسداد بشيك)	10000 20000	30000
	من ح/ جاري المالك (المسحوبات) الى ح/ الصندوق (سحب مبلغ للإستخدام الشخصي للمالك)	2000	2000
	من مذكورين ح/ الهاتف ح/ الكهرباء الى ح/ الصندوق (سداد مصروفات نقدا)	5000	2000 3000
	من مذكورين ح/ البنك ح/ المدينون الى ح/ إيراد الخدمات (تحصيل جزء من الإيراد بشيك)	10000	8000 2000
	من ح/ البنك الى ح/ قرض البنك (الحصول على قرض من البنك)	50000	50000